

عودة الخروقات والنزاعات العشائرية إلى البصرة

مئات الإطلاقات النارية، مبنية أن "العصابة كانت تمارس الجريمة المنظمة". وفي السياق، قال الناشط المدني حيدر صبيح إن الأوضاع الأمنية والمعيشية والخدمية في البصرة "تزداد سوءاً يوماً بعد آخر"، موضحاً أن "جميع الوعود التي سبق أن أعطيت للمتظاهرين ذهبت في مهب الريح". وأضاف صبيح أنه "من سوء حظ البصرة أنها مهملّة من قبل الحكومة المركزية في بغداد، كما أن مسؤوليها المحليين لا يكثرثون بشيء سوى البقاء في مناصبهم"، مؤكداً أن المحافظة "تحولت إلى أوكار كبيرة للعصابات ومافيات التهريب والمخدرات والنزاعات العشائرية".

تحمل تهديدات لأصحابه ورواده. إلى ذلك، أكدت شرطة البصرة أنها ألقت القبض على تسعة أشخاص متهمين بارتكاب جرائم من بينها القتل والمشاركة في نزاعات عشائرية، موضحة في بيان أن العملية أسفرت عن ضبط أسلحة مختلفة بحوزة المتهمين. وقالت شرطة البصرة في وقت سابق إنها تبادلّت إطلاق النار مع متهمين أثناء تنفيذ عملية للقبض عليهم بمنطقة الهارثة وسط المحافظة، مؤكدة أن قوة أمنية حاولت اعتقال عدد من المطلوبين بجرائم مختلفة، إلا أنها تعرضت لإطلاق نار، ما دفعها للتعامل مع الموقف بحزم وقوة. وأشارت إلى اعتقال المطلوبين، فضلاً عن ضبط أسلحة مختلفة مع

أصحاب المحلات التجارية والمقاهي، فضلاً عن قيام بعض المافيات باستدراج الشباب لتعاطي المخدرات، مشيراً إلى وجود انزعاج واضح من قبل السكان المحليين في البصرة، نتيجة لعدم الاستقرار الأمني الذي يلاحق المحافظة بين الحين والآخر. وبين المصدر الذي فضل عدم ذكر اسمه، أن يوم الجمعة الماضي شهد تسجيل حادث جديد تمثل في قيام مجهولين بتفجير أحد المقاهي في منطقة البراضية وسط البصرة، مؤكداً أن التفجير تسبب بأضرار مادية. وأوضح أن الأشخاص المجهولين لم يكتفوا بالتفجير، مبيناً أنهم ألقوا منشورات أمام المقهى

بغداد - الجورنال

عادت الخروقات الأمنية، والنزاعات العشائرية خلال الأسابيع الماضية إلى محافظة البصرة (جنوب العراق)، بعد فترة من الهدوء النسبي الذي رافقته إجراءات حكومية بحق المروجين والمطبقين للأعراف العشائرية. وفي وقت فجر مجهولون مقهى بالمحافظة، أشار ناشطون إلى أن العودة إلى الشارع قد تكون هي الحل. وقال مصدر أمني محلي إن مراكز الشرطة في البصرة سجلت، أخيراً، تزايداً ملحوظاً في البلاغات عن حدوث حالات قتل بنزاعات عشائرية، وتجاوزات من قبل بعض الجهات على

الإتحاد الوطني : التغيير تخلق مشكلات غير متوقعة أمام تشكيل الحكومة الجديدة

بغداد - الجورنال : عزا قيادي بالإتحاد الوطني الكردستاني تأجيل عملية تشكيل الحكومة الجديدة بالإقليم إلى الخلافات القائمة بين الحزب الديمقراطي الكردستاني وحركة التغيير حول المناصب السيادية. وقال فريد أسسرد عضو المجلس القيادي بالإتحاد الوطني الكردستاني في تصريحات صحافية إن الإتحاد الوطني توصل إلى كتابة نص إتفاق نهائي مع الحزب الديمقراطي الكردستاني بشأن تشكيل الحكومة الجديدة وأنه كان مقرراً التوقيع على هذا الإتفاق لكن تأخر بسبب الخلافات القائمة بين الحزب الديمقراطي الكردستاني وحركة التغيير، متهما حركة التغيير بوضع عقبات وعراقيل وخلق مشكلات غير متوقعة أمام تشكيل الحكومة الجديدة بحسب قوله. وأوضح أسسرد أن الكرة الآن ليست في ملعب الإتحاد الوطني، بل أن الإتحاد الوطني على أتم الاستعداد للتوقيع على ذلك الإتفاق مع الحزب الديمقراطي الكردستاني. وكانت حركة التغيير أعلنت عن معارضتها الأسبوع الماضي حول إستحداث نائب آخر للرئيس المقبل في إقليم كردستان.

البصرة.. حكم بالإعدام على متهم بقتل شخصين خلال مشاجرة

بغداد - الجورنال : أعلن المكتب الإعلامي في رئاسة محكمة استئناف البصرة الاتحادية، أن محكمة الجنايات في المحافظة أصدرت حكماً بالإعدام شقفاً بحق متهم بقتل شخصين خلال مشاجرة حصلت قبل أربعة أعوام. وذكر بيان صادر عن المكتب ، أن "محكمة الجنايات في البصرة أصدرت حكماً يقضي بالإعدام شقفاً حتى الموت بحق متهم استناداً لأحكام المادة 406 من قانون العقوبات رقم 111 لسنة 1969 المعدل، وبدلالة مواد الاشتراك". وأوضح البيان، أن "الحكم صدر بحق المتهم لقيامه بالاتفاق والاشتراك مع متهمين آخرين في (16 أيلول 2015) بإطلاق النار على شخصين، ما أدى إلى إصابتهما بإطلاق نارية أسفرت عن وفاتهما، وإصابة آخرين بجروح". ولفت المكتب الإعلامي ضمن البيان إلى أن "سبب الحادث هو مشاجرة بين الطرفين حصلت في قرية تقع في قضاء المدينة"، مضيفاً أن "المحكمة أصدرت حكمها اتباعاً لقرار محكمة التمييز الاتحادية".

الكعبي يؤكد ضرورة الإنفتاح على المنظمات الدولية و المجتمع المدني

بغداد - الجورنال : أكد نائب رئيس مجلس النواب حسن كريم الكعبي، ضرورة الإنفتاح على المنظمات الدولية ومنظمات المجتمع المدني. وقال الكعبي خلال لقائه مانوج مانويو مدير مكتب الشؤون السياسية في بعثة الأمم المتحدة يونامي والوفد المرافق له " إن الدورة النيابية الحالية ركزت على أهمية هذا الموضوع وعززت الشراكة الاستراتيجية ، حيث شهدنا حراكاً فاعلاً مع عدد من الشخصيات والمنظمات المحلية والدولية ، سيما الاتفاقية التي أبرمت مع الأمم المتحدة فيما يخص إنشاء معهد التطوير البرلماني". وركز الكعبي على وجوب تعزيز عقد الشراكة الاستراتيجية والأينية مع بعثة يونامي وبقية المنظمات الدولية ومنظمات المجتمع المدني وتفعيل البرامج والاتفاقيات المبرمة في شتى المجالات سيما فيما يخص الامور البرلمانية والخطط التطويرية والشؤون الانسانية والانمائية وغيرها .

بغداد - الجورنال

أعلنت هيئة النزاهة، الاحد، عن اصدار حكما بالسجن سبع سنوات بحق مديرة مستودع نפט خانقين سابقا، لتسببها بإحداث ضرر عمديّ بأكثر من (600.000.000) مليون دينار بأموال ومصالح وزارة النفط.

وقالت الهيئة في بيان ، إن "محكمة جنايات ديالى الثانية، أصدرت حكماً غيابياً بالسجن لمدة سبع سنوات بحق مديرة مستودع نפט خانقين سابقا، لتسببها بإحداث ضرر عمديّ بأكثر من (600.000.000) مليون دينار بأموال ومصالح الجهة التي كانت تعمل فيها".

وأضافت الهيئة، أن "الدائرة أشارت في معرض حديثها عن تفاصيل القضية إلى قيام المدانة الهاربة، بالإضرار بأموال ومصالح وزارة النفط، مُبينةً وجود نقص كبير في كميّة المنتجات النفطية في مستودع خانقين نتيجة لإهمالها في أداء واجباتها الوظيفية، وأنّ مقدار الضرر الحاصل في هذه القضية بلغ (628.455.000) مليون دينار".

وتابعت، أن "المحكمة، بعد إطلاعها على الأدلة المتحصّلة في هذه القضية المتمثلة بأقوال الممثل القانوني لشركة توزيع المنتجات النفطية - فرع ديالى الذي أكد حصول خروقات مالية وإدارية في المستودع، واللجنة التحقيقية المؤلّفة في مكتب المفتش العام لوزارة النفط التي أثبتت مفسّرية المتهمّة وطلبت الشكوى ضدها، فضلاً عن أقوال الشهود وقرينة هروب المتهمّة، وجدتها المحكمة كافية ومُقتنعة لإدانتها وفقاً لأحكام المادّة 340 من قانون العقوبات بدلالة موادّ الاشتراك 47 و48 و49 منه".

بعد عام ونصف على التحريم ..

ملف التعويضات الخاص بالمدن المحررة تحدياً كبيراً للحكومة

وحال الموصل ليست استثنائية، فالمعاناة هي نفسها في كل المدن. تقول في السياق النائبة عن محافظة الأنبار، زينون الدليمي، إن "الحكومة الحالية لم تضمن في موازنة عام 2019 تعويضات المتضررين ولم تخصص أيّ مستحقات أخرى للنازحين من أجل إعادتهم إلى مناطقهم". وأكدت في تصريح صحافي أنّ "النازحين والمتضررين في الأنبار لم يتسلموا أيّ تعويضات من الحكومات المحلية بسبب عدم تخصيص الحكومة الاتحادية مبالغ لها من أجل التعويضات حتى اليوم، فضلاً عن الروتين القاتل في تقديم المعاملات والفساد الإداري والمالي". وتجدر الإشارة إلى أنّ العراق تلقى وعداً بالحصول على قروض ومساعدات تقدر بنحو 30 مليار دولار أميركي في مؤتمر الكويت الذي عقد في العام الماضي، لكنّه لم يحصل على أيّ دفعة من ذلك المبلغ الذي تعهدت نحو 40 دولة بتقديمها، من بينها دول عربية ودولية. ويعزو مراقبون ذلك إلى مخاوف تلك الدول من الفساد المستشري في البلاد، وتؤكد منظمات من المجتمع المدني أنّ الواقع الإنساني في المدن المحررة يبعث على اليأس، فحال العائلات العائدة إلى مناطقها لا يختلف عن حالها في خلال النزوح، لكنّ الحكومة تغضّ النظر عن كل ذلك. يخبر مدير منظمة "روافد" التي تعنى بشؤون المناطق المحررة من نواح إنسانية مختلفة، الدكتور رشيد العلي، أنّهم أجروا "جولات على المناطق المحررة في معظم المدن، ولا يوجد ما يبعث على الأمل بالعيش مستقبلاً فيها". يضيف أنّه "لا يمكن للأهالي العيش في تلك المناطق المعدومة، فهي غير صالحة للسكن في غياب أيّ خطوط حكومية للإعمار أو التعويض". وبلغت إلى أنّه "لا تتوفر إحصائية حول عدد تلك العائلات المتضررة، ونحن تواصلنا مع اللجنة المركزية لتعويض المتضررين لكننا لم نحصل على أيّ ردّ منها أو موعد لصرف التعويضات".

القاتل لتقديم معاملات طلبات التعويض، ودوائر اللجنة المركزية للتعويضات تبدو متعسّفة في استكمال المعاملات. أمّا بعد استكمالها فلا يُصرف شيء. ويحدّر من "خطورة هذا الملف وترك تلك العائلات المتضررة بلا مأوى ولا عمل ولا قوت يسدّ رمقها"، محملاً الحكومة "مسؤولية قتل العائلات المتضررة جوعاً بسبب عدم تعويضها".

لمستحقيها". يضيف أنّ "المناطق التي تحررت في الموصل غير صالحة للسكن، فبالإضافة إلى الانقراض، لا تتوفر المياه ولا الكهرباء ولا أبسط مقوّمات الحياة فيها"، مشدداً على أنّ "هذا النقل كله على عاتق المواطن". ويشير الحمداي إلى أنّ "هذا الملف لا يخلو من الفساد، ولا يمكننا إعادته إلى الإهمال فقط فالمدنيون يشكون حتى اليوم من الروتين

الموصل التي شهدت أشرس المعارك في خلال التحريم تُعدّ من أكثر المحافظات تضرراً، وجانبها الأيمن سوّيت أحياءه بمعظمها بالأرض، ولم تُرفع الانقراض حتى هذا اليوم. يقول عضو تحالف الإصلاح عن الموصل، باسم الحمداي إن "ملف التعويضات لم يشهد أيّ تقدّم، فالحكومة تتحجج بعدم توفر المال الكافي وبأنّها تنتظر توفّره لتقدم التعويضات

بغداد - متابعة

بعد أكثر من عام ونصف على تحرير الأراضي العراقية من قبضة تنظيم "داعش" الإرهابي، يُعدّ ملف التعويضات الخاص بالمدن المحررة تحدياً كبيراً للحكومة التي لم تتقدّم ولا خطوة واحدة في هذا السياق. المواطنون الذين فقدوا منازلهم وممتلكاتهم وحتى ميليهم في الموصل والأنبار ومناطق شمال شرقي ديالى وبيجي والحويجة وغيرها، لم يحصلوا على أيّ تعويض مادي حتى يومنا هذا، بينما أوقفت المنظمات الدولية بمعظمها عملها في تلك المناطق لأسباب مجهولة عموماً، فتفاقت حدة المعاناة فيها. أمّا بعض تلك المنظمات فقد انسحبت نتيجة قلة التمويل. وهذا الواقع من أكبر التحديات التي تهدّد مدن العراق المحرّرة والتي تتجاوز عددها أربعين بلدة وناحية وقصبة تنتشر في شمال البلاد وغربها ووسطها، علماً أنّ تلك المدن لم تكن أفضل حالاً قبل التحرير. الجوع والأمراض يفتكان بأهلها، والبطالة مستشرية بينهم، هم الذين يؤكّدون أنّ التحديات القائمة هي بمثابة احتلال جديد لهم... لا شيء يبعث على الأمل بالحياة في تلك المناطق. تفيد مصادر مطلعة بأنّ "أكثر من 100 ألف طلب تعويض قدّمّت إلى الحكومة، من العائلات المتضررة والتي هدمت منازلها". تضيف أنّ "تلك العائلات عادت إلى مناطقها التي لم تجد فيها سوى الخراب، أملة بالتعويض. وراحت تقدّم الطلبات إلى الحكومة". وتتابع المصادر نفسها أنّ "هذا الملف غير واضح، من جهة، الحكومة تعد المتضررين بتقديم تعويضات لهم، ومن جهة أخرى لم تحصل العائلات على أيّ تعويض، الأمر الذي يثير الشكوك حول عزم الحكومة دفع التعويضات من عدمه". وتؤكد أنّ "استمرار المماطلة الحكومية تجاه العائلات اليوم تسبب في تفاقم معاناتها".



التحرير info@journaliraq.com

07827824131

العلاقات

journaliraq@gmail.com

07827824135

للتواصل مع سلسلة «ممنوع من النشر» يرجى مراسلتنا

عبر البريد الإلكتروني topsecret@journaliraq.com

الاراء المنشورة تعبر عن كتابها والتي تندرج تحت مظلة الحرية الصحفية ولا تعبر بالضرورة عن رأي الصحيفة

الجورنال
يومية سياسية اقتصادية متنوعة